المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

03/07/2015

بيان توضيحي حول "متحف الريف"

تاريخ نشر الخبر : 2015-07-03 على الساعة 3:39 صباحًا
(0) - (0)
المشاهدات : 30التعليقات : 0
طباعة
ارسل لصديق

تتساءل مجموعة من المواطنات والمواطنين الغيورين على تراث الريف عن الأسباب الكامنة وراء توقف أشغال "متحف الريف"، وهو تساؤل نعتبره مشروعا للغاية؛ ولأجل الإجابة عن هذا السؤال، يتعين علينا التذكير بأهم المراحل التي مر منها هذا المشروع المهم، إذ بعد أن قمنا بإدماجه ضمن برنامجنا التنموي المحلي، عمدنا إلى إقناع السيد الوالي آنذاك (السيد عبد الله المسلوت) لتسليمنا بناية الباشوية وقتئذ لاحتضان هذا المتحف؛ وما استتبع ذلك من موافقة وزارة الداخلية، ثم بناء مقر جديد للباشوية بجوار البلدية.
وعلى إثر ذلك، بدأت عملية البحث عن الموارد المالية، وأثناء تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان (بشراكة مع بلدية الحسيمة ومجلس جهة تازة، تاونات الحسيمة، وبدعم من مجلس الجالية المغربية بالخارج والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والمعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث) للندوة الدولية حول "التراث الثقافي بالريف: أية تحافة؟"، يوم الجمعة 15 يوليوز 2011، تم إبرام اتفاقية شراكة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الجهوي والمجلس البلدي لمدينة الحسيمة، وتم تكليف المجلس الوطني لحقوق الإنسان كصاحب المشروع والبحث عن التمويل، وهو الأمر الذي تحقق بميزانية الاتحاد الأوربي بمبلغ أربعة ملايين درهم، غير أن هذا المبلغ تبين فيما بعد بأنه غير كاف، لأن طلبات العروض لم تكن موفقة، فكاد الاتحاد الأوربي يسحب الميزانية لولا تدخلي الشخصي لدى السفير الأوربي آنذاك السيد "لاندابورو". كما تدخلت، بعد ذلك، لدى مدير الجماعات المحلية وقتئذ السيد علال السكروحي والذي وافق مشكورا على دعم المجلس الجهوي بمليوني درهم لإنجاز هذا المشروع.
وعقب إعلان عروض جديدة فازت الشركة الاسبانية " " Tarjé بهذا المشروع، إلا أنها لم تتمكن من إنهائه وانسحبت. وبالتالي، فالمجلس الوطني لحقوق الإنسان بصدد إعداد صفقة أخرى جديدة.
وختاما، أقر بأن إصداري لهذا التوضيح مبعثه كوني أومن بأن من حق المواطن معرفة الحقيقة حول المشاريع المبرمجة، لا سيما عندما يرتبط الأمر بذوي النيات الحسنة.

http://www.guercif24.com/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D9%88%D8%B6%D9%8A%D8%AD%D9%8A-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D9%85%D8%AA%D8%AD%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D9%81/

أخبار اليوم المغربية

الأحزاب تعترف بافتقادها لأي تصور حول السياسة الأمنية

دعوات في البرلمان لإبعاد الأجهزة الأمنية عن السياسة وتقييد عملية التنصت على الهواتف بالقانون

17/3/1

الرباط
عبد الحق بلشكر

في سابقة من نوعها، ناقش سياسيون وجمعويون وحقوقيون، أول أمس، بمقر مجلس المستشارين، دور الأحزاب السياسية في صياغة السياسات الأمنية. وقد أقر ممثلو عدد من الأحزاب السياسية، من قبيل حكيم بنشماس عن الأصالة والمعاصرة، وعبد العلي حامي الدين عن حزب العدالة والتنمية، وخالد الناصري عن التقدم والاشتراكية، بعدم توفر أحزابهم على تصور واضح وموثق لدور الأجهزة الأمنية، وذلك بافتقادهم للمعطيات اللازمة ولكون الأحزاب تقليدية ولم تكن تهتم بالقضايا الأمنية، بل كانت تتوجس من أجهزتها.

مقابل ذلك، اقترح حامي الدين أن يقتصر عمل الأجهزة الأمنية فقط على مجال الأمن ومحاربة الجريمة بمختلف أشكالها، وألا يتعدى دورها إلى «مفاهيم مطاطية للأمن»، كما دعا إلى أن تكون جميع عمليات الأجهزة، من قبيل التنصت على الاتصالات، في إطار القانون. ومن أجل الحد من التجاوزات في التدخلات الأمنية ضد المتظاهرين، اقترح اعتماد تسجيلات من صوت وصورة للتدخلات من أجل تحديد المسؤوليات.

حكيم بنشماس، عضو المكتب السياسي للأصالة والمعاصرة، دعا إلى وضع آلية لمساءلة الأجهزة الأمنية عن عملها في البرلمان وفتح باب المشاورات مع الأحزاب لبلورة تصور حول عمل المجلس الأعلى للأمن.

من جهته، انتقد علي بوطوالة، باسم حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، استعمال الأجهزة الأمنية ضد الخصوم السياسيين وقال إن ذلك أدى إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

أما محمد بن عبد القادر، ممثل حزب الاتحاد الاشتراكي، فقد استند إلى توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، لكنه لاحظ أنه بخلاف تجارب دولية في مجال العدالة الانتقالية، بقي البرلمان بعيدا عن مسار العدالة الانتقالية في المغرب، متسائلا: «لماذا لم يحل تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة على البرلمان إلى الآن؟ وكيف للمؤسسة التشريعية المعنية بإخراج القوانين ألا تناقش تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة؟».

التفاصيل ص 3

ضحايا سنوات الرصاص يسائلون اليزمي

4732/12

يخوض أزيد من 40 شخصا من ضحايا سنوات الرصاص، ، منذ 21 يناير الماضي، اعتصاما مفتوحا أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط، احتجاجا على "القرارات والإجراءات التعسفية للمجلس وسوء تدبيره لملفات الانتهاكات وعدم التزامه بقواعد المصالحة والإنصاف".

وكشف المحتجون أنهم شكلوا، خلال اجتماع عقد أخيرا، تنسيقية تهدف إلى الدفاع عن مطالبهم، موضحين أن الاجتماع أسفر أيضا عن تشكيل لجان وظيفية مع تحديد مهامها، مؤكدين أن أعضاء التنسيقية اتفقوا على تنفيذ برنامج نضالي في أفق تحقيق مطالبهم التي يعتبرونها مشروعة وعادلة.

وأكد عاطف العوني، المنسق الوطني للتنسيقية أنها مصرة على تحقيق مطالب أزيد من 40 شخصا، لم تنصفهم إجراءات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مشيرا إلى أن المحتجين دخلوا في اعتصام مفتوح، منذ شهور، لرد الاعتبار لهم، ولإخراج مطالبهم إلى أرض الواقع. وأوضح العوني، في اتصال هاتفي أجرته معه "الصباح" أن مطالبهم تتجلى أساسا في التعويض والإدماج والعلاج للضحايا المصنفة ملفاتهم خارج الآجال، وللمطالبة بالإدماج الشامل لكل الضحايا بدون استثناء.

واستنكر المتحدث ذاته التعسفات الممارسة عليهم من مجلس اليزمي، مشددا على ضرورة الإسراع بإجراء التحليلات الجينية لشهداء الأحداث الاجتماعية والكشف عن المقابر الجماعية والاختفاء القسري ومجهولي المصير، لأن عائلات ترغب في الترحم على موتاها وزيارة قبورهم، لكنها لا تستطيع ذلك"، مسترسلا "نطالب أيضا بمحاكمة الجلادين الذين قد تثبت مسؤوليتهم في ما طال ضحايا سنوات الرصاص".

— إيمان رضيف

العلم

في لقاء شبه مغلق

اليزمي يستطلع آراء الفعاليات الأمازيغية في شأن دسترة الأمازيغية

الرباط: عزيز اجهبلي 23264

أكدت مصادر عليمة أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان حاليا يهيء مذكرة بخصوص الفصل الخامس من الدستور والمتعلق بالطابع الرسمي للأمازيغية والقانون التنظيمي لتفعيل رسمية هذه اللغة بالإضافة إلى الجانب المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، وقالت المصادر ذاتها إن مجلس اليزمي عقد لقاء في هذا الإطار يوم الثلاثاء الماضي.

وأضافت أن مهندسي هذا اللقاء أرادوه شبه مغلق بحيث لم يكن مفتوحا على العموم، وقدم المجلس في هذا الإطار دعوات رسمية للعديد من الفعاليات الأمازيغية للمشاركة والتفاعل لاستشراف مستقبل الأمازيغية.

وأوضحت أن هذا اللقاء هو بمثابة جلسة أولى لفتح نقاش عام حول ملف الأمازيغية والاستعداد لعقد لقاء من مستوى عال في شتنبر المقبل حسب ما صرح به ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني في اللقاء ذاته.

وأفادت أن من بين الحضور أحمد ويحمان رئيس المرصد المغربي لمناهضة التطبيع الذي شكك في مبادرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص الأمازيغية، معتبرا أن إسرائيل لها يد في كل ذلك وأن مثل هذه اللقاءات تخدم أجندة إسرائيلية أكثر من الأجندة الوطنية.

وذكرت المصادر ذاتها أن فؤاد أبو علي رئيس الائتلاف الوطني من أجل الدفاع عن اللغة العربية انتقد المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولامه على عدم دعوته لحضور هذا اللقاء.

وسبق لمرصد ويحمان أن أورد قائمة بأسماء الشخصيات والهيئات والمؤسسات التي اعتبرها متورطة في التطبيع مع الكيان الصهيوني وجاء اسم ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ضمن هذه القائمة.

واتهم ويحمان أيضا في تقرير مرصده بعض الأمازيغيين واعتبرهم عملاء الكيان الصهيوني، وأن الأمازيغية بالنسبة لهم ورقة لتسهيل عملية التطبيع، مؤكدا أن الكيان الصهيوني نجح في اختراق أوساط أمازيغية واستمالة البعض واستضافتهم في «الأراضي المحتلة».

واعتبرت الفعاليات التي حضرت اللقاء أن ويحمان يغرد خارج السرب وأن تدخله كان خارج الموضوع وأنه لم تقدم له دعوة لحضور اللقاء.

الدورة العادية العاشرة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان: مساواة النوع والحق في تقديم الملتمسات والعرائض

أضيف في 02 يوليوز 2015 الساعة 33 : 16

يعقد المجلس الوطني لحقوق الإنسان دورته العادية العاشرة يوم الجمعة 3 يوليوز 2015 ، بجدول أعمال يتضمن ثلال نقاط أساسية: مشروعي القانونيين التنظيميين المرتبطين بممارسة الحق في تقديم الملتمسات والحق في تقديم العرائض، تقديم مشروع تقرير المجلس السنوي برسم سنة 2014، ومشروع تقرير المجلس الموضوعاتي حول مساواة النوع.

وتهدف توصيات مذكرة المجلس بخصوص مشروع القانون التنظيمي رقم 64.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع إلى تبسيط شروط تقديم الملتمسات، خاصة شروط وكيفيات تقديم الملتمسات وتقليص أسباب رفضها وتدقيقها، تبسيط البنيات الحاملة للملتمسات، دعم حاملي الملتمس، وضمان تتبع مآل الملتمس في المسطرة التشريعية. كما ستناقش الدورة توصيات المذكرة ذاتها بشأن مشروع القانون التنظيمي رقم 44.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية، خاصة إعادة تحديد بعض المفاهيم من أجل توسيع نطاق ممارسة هذا الحق، بالإضافة إلى تبسيط شروط تقديم العرائض و تقليص أسباب رفضها وتدقيقها وتبسيط البنيات الحاملة للعرائض وضمان تتبع مآلها.

وبالإضافة إلى ذلك، ستناقش الدورة تقرير المجلس الموضوعاتي المرتبط بمساواة النوع الذي يحلل واقع حقوق المرأة والمساواة بالمغرب عشر سنوات بعد إصلاح مدونة الأسرة وأربع سنوات بعد دستور فاتح يوليوز 2011 و20 سنة بعد اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين (1995).

http://maarifpress.com/news8793.html

مجلس النواب يصادق على البروتوكول الاختياري للقضاء على التمييز ضد المرأة

حليمة أبروكالجمعة 03 1:30-07-2015

صادقت لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج بمجلس النواب أول أمس الثلاثاء، على البرتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والبروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المعتمد بنيويورك بتاريخ 16 دجنبر 1966.

وقد تمت المصادقة على البروتوكولين الاختياريين بعدما تم التصويت عليهما بإجماع أعضاء اللجنة باستثناء عضو واحد امتنع عن التصويت.

وفي عرض قدمته الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون، امباركة بوعيدة، قالت إن المصادقة على تلك الاتفاقيات تدخل في إطار حرص المغرب على «خلق التناغم بين المنظومة الحقوقية الوطنية والالتزامات الدولية للمغرب طبقا لمقتضيات دستور 2011».

وأوضحت بوعيدة أن البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة يهدف إلى تمكين الدول الأطراف من الاعتراف بصلاحية لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة «سيداو»، للنظر في التبليغات المقدمة من قبل أو نيابة عن أفراد أو مجموعات أفراد خاضعين لولاية الدولة الطرف، والذين يدعون أنهم ضحايا انتهاك لأي من الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية، حيث تتعهد الدول الأطراف بأن تولي الاعتبار الواجب لآراء وتوصيات اللجنة المتخذة بعد النظر في التبليغات المذكورة.

كما ينص البروتوكول على أن اللجنة لا يمكنها النظر في أي شكوى ما لم تكن قد تأكدت من أن جميع وسائل الطعن الداخلية قد استنفدت، إلا أنها إذا تلقت معلومات «موثوقة» تدل على وقوع انتهاكات جسيمة أو منتظمة للحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية، يجوز لها تعيين عضو أو أكثر من أعضائها لإجراء تحريات بهذا الشأن، وتقديم تقرير على وجه السرعة إلى اللجنة.

وأشارت بوعيدة في السياق نفسه، إلى أن المغرب انضم إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة سنة 1993، وأن الانضمام إلى البروتوكول الاختياري كان من بين التوصيات التي قدمتها اللجنة التقنية، والتي وافقت عليها من حيث المبدأ اللجنة الوزارية المكلفة بالحريات العامة وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني سنة 2006.

وبدوره يتيح البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تقديم الشكايات من قبل الأفراد أمام اللجنة المعنية بحقوق الإنسان المحدثة بموجب مقتضيات العهد، وهي الشكايات التي يشترط تقديمها بعد استنفاد الضحايا لجميع وسائل الطعن الداخلية المتوفرة.

وتعليقا على مصادقة مجلس النواب على البروتوكولين، قال الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، إنها: «خطوة إيجابية تدخل في إطار مسلسل تعزيز مصادقة المغرب وانضمامه للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان»، مضيفا في تصريح لـ»أخبار اليوم» أن البروتوكولين اللذين تمت المصادقة عليهما مؤخرا «سيمنحان إمكانيات جديدة للانتصاف، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وذلك من خلال الآليات المنصوص عليها في البروتوكولين»، معبرا عن أمله في أن تتم المصادقة على باقي البروتوكولات الملحقة بالاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان.

http://www.alyaoum24.com/326875.html

بودرا يوضح أسباب توقف "متحف الريف " ويقول أن الميزانية غير كافية

17:55:00 02/07/2015

إعتبر البرلماني الدكتور محمد بودرا رئيس الجهة أن تساؤلات المواطنين على تراث الريف وعن الأسباب الكامنة وراء توقف أشغال " متحف الريف " تساؤل مشروع للغاية وقال بودرا أنهم عمدوا على إقناع الوالي آنذاك (السيد عبد الله المسلوت) لتسليمهم بناية الباشوية وقتئذ لاحتضان هذا المتحف؛ وما استتبع ذلك من موافقة وزارة الداخلية، ثم بناء مقر جديد للباشوية بجوار البلدية

واستطرد بودرا ضمن ذات البلاغ التوضيحي الذي جاء كرد على مقال للجريدة الإلكترونية " ريف بريس " حول مال متحف الريف بالتذكير بأهم المراحل التي مر منها المشروع قبل أن يزيح الستار على المضمون ويقول بأن ميزانية الإتحاد الأوروبي المدعم للمشروع لصاحبه المكلف وهو المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمبلغ أربعة ملايين درهم تبين أنها غير كافية معلل ذلك بطلبات العروض التي لم تكن موفقة.

وكشف محمد بودرا في خضم حديثه على أن الإتحاد الأوروبي حاول مرارا سحب الميزانية لولا تدخله الشخصي لدى السفير الأوروبي أنذاك السيد " لاندابورو كما كشف عن تدخله لدى السيد علال السكروحي مدير الجماعات المحلية الذي وافق على دعم المجلس الجهوي بمليوني درهم لإنجار هذا المشروع إلا أن الشركة الإسبانية المكلفة لم تتمكن من إنهائه وانسحبت من أشغال.

وأقر بودرا ضمن البلاغ التوضيحي على أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان بصدد إعداد صفقة أخرى جديدة وأقر في الختام بإن إصداره لهذا التوضيح كونه يؤمن بأن من حق المواطن معرفة الحقيقة حول المشاريع المبرمجة

ريف بريس : متابعة

http://www.rifpresse.com/permalink/6605.html

مجلس اليزمي يقدم وجهة نظره بخصوص قانوني العرائض والملتمسات

يوسف لخضر 2015-07-50 02 زيارة

من المنتظر أن يقدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، غداً الجمعة، وجهة نظره بخصوص قانوني العرائض والملتمسات الذين كانا محط انتقاد كبير من طرف المجتمع المدني، بعدما تمت المصادقة عليهما من طرف الحكومة قبل أشهر في عهد الوزير السابق الحبيب الشوباني، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني.

وأعلن المجلس الوطني لحقوق الإنسان عن عقد دورته العادية العاشرة يوم غد الجمعة 3 يوليوز 2015 بفندق غولدن تيليب فرح بالرباط، ابتداء من الساعة الخامسة مساء، بجدول أعمال يتضمن ثلاث نقاط أساسية: مشروعي القانونيين التنظيميين المرتبطين بممارسة الحق في تقديم الملتمسات والحق في تقديم العرائض، تقديم مشروع تقرير المجلس السنوي برسم سنة 2014، ومشروع تقرير المجلس الموضوعاتي حول مساواة النوع.

ويسعى المجلس إلى عرض توصياته بخصوص مشروع القانون التنظيمي رقم 64.14 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع إلى تبسيط شروط تقديم الملتمسات، خاصة شروط وكيفيات تقديم الملتمسات وتقليص أسباب رفضها وتدقيقها، تبسيط البنيات الحاملة للملتمسات، دعم حاملي الملتمس، وضمان تتبع مآل الملتمس في المسطرة التشريعية.

وخلف القانونين موجة انتقادات واسعة من طرف المجتمع المدني، إذ اعتبر كثيرون أنهما لم يلتزما بمخرجات الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة الذي استمر عاماً، وأنه لم يحترم مقتضيات الدستور الجديد، وأشارت عدد من الجمعيات المهتمة بالموضوع إلى عدد كبير من الأخطاء التي شابت القانونين من ناحية الصياغة القانونية وتضمنه بعد المصطلحات غير المدققة وإغفاله عدد من جوانب ومهام العرائض والملتمسات المتعارف عليها دولياً.

http://machahid24.com/politique/77166.html

Le Soir : Face à Kafka, Ali a choisi la grève de la faim

Vrai faux SDF, sans-papier malgré lui, le journaliste marocain Ali Lmrabet subit des tracasseries administratives kafkaiennes qui le privent de papiers d'identité. Une forme neuve de censure pour l'empêcher de relancer un journal. Il se bat pour ses droits en jeûnant.

Depuis le 24 juin, Ali Lmrabet se tient toute la journée devant le siège du Conseil des droits de l'homme des Nations unies à Genève. Ce jeudi, il en est à son huitième jour de grève de la faim. Ce journaliste marocain se bat pour… exister. Pour avoir des papiers. L'administration marocaine a en effet décidé de le priver de carte d'identité (dérobée de force par des «inconnus» plus tôt cette année) et de passeport (désormais périmé). Sans papiers, Ali Lmrabet ne peut obtenir l'autorisation nécessaire pour rouvrir un journal, ce qu'il a pourtant bien l'intention de faire. Car des journaux, Ali Lmrabet en a déjà dirigé. Satiriques et/ou d'investigation, ils ne plaisaient pas au pouvoir. Pour un gros détail: il n'avait que faire des «lignes rouges» imposées à la presse dans son pays (le roi, l'islam, l'armée, la «marocanité» du Sahara occidental). Condamné à trois ans de prison en 2003 (puis gracié après quelques mois), le journaliste marocain avait déjà, cette année-là, fait deux grèves de la faim. Celle-ci est donc la troisième. Nous avons joint notre confrère par téléphone.

Comment va votre moral?

Ça va, merci *(petit rire amer)*. Toujours en train de me battre, c'est comme cela. Les gens qui passent ici et qui m'écoutent sont abasourdis. La présentation de cette histoire par les autorités marocaines – en gros qu'il n'a pas de domicile dans sa ville de Tétouan, donc qu'il n'a pas droit à l'indispensable certificat de résidence, NDLR – ne passe pas, c'est un gros mensonge. Mon dossier est public et sérieux, il peut être consulté sur mon sitedemainonline.com. Le Maroc me prive de carte d'identité et de passeport sans explications. Heureusement, j'ai de nombreux rendez-vous. J'ai reçu la visite du maire de Genève mercredi, il m'a assuré de sa solidarité, un député fédéral vient me voir demain. Ils savent que je ne demande nullement l'asile politique, que je ne suis pas davantage un émigré économique. J'ai choisi Genève car c'est le siège du Haut Commissariat aux droits de l'homme, le dernier rempart, quoi! J'ai vu un responsable de l'Organisation mondiale contre la torture qui a estimé qu'il s'agissait de torture morale. Ils vont prendre mon cas en considération. Vous l'avez écrit vous-même, je n'existe plus!

L'ambassadeur du Maroc ici parle de «quiproquo»…

Oui, il l'a dit au journaliste suisse du Temps qui était en train de m'interviewer avant ma grève de la faim. Mais ce quiproquo se prolonge. Au Maroc, rien ne bouge. Le Conseil national des droits de l'homme (organisme officiel, NDLR) a été saisi de mon cas par l'AMDH (l'Association marocaine des droits de l'homme), mais il se tait. Le ministre délégué aux droits de l'homme? Il se tait également! Et des sites internetproches de conseillers du roi me narguent en prétendant que je jouerais aux persécutés. Qu'ils me donnent alors mes papiers, et d'abord le certificat de résidence nécessaire pour cela, qu'on m'avait d'ailleurs remis avant de me le retirer le lendemain. J'avais pu faire authentifier par huissier des copies de ce certificat avant qu'ils ne me le reprennent, c'est dans le dossier. Moi, j'aurais monté cela? Absurde! Je charrie déjà la particularité d'avoir subi une peine de dix ans d'interdiction de pratiquer le journalisme, peine inconnue dans l'arsenal pénal marocain, imaginée juste pour moi. Cela ressemble à de la

censure, non?

BAUDOUIN LOOS

Source : *Le Soir*

/

http://www.demainonline.com/2015/07/03/le-soir-face-a-kafka-ali-a-choisi-la-greve-de-la-faim/

Affaire Inzegane: Les jeunes filles ont-elles violé les marchands et passants ?

Majda SaberPublié dans Aujourd'hui le Maroc le 02 - 07 - 2015

Tout a commencé dans la journée du 14 juin où deux jeunes femmes ont pris la décision d'aller faire leurs achats au souk d'Inzegane. Une sortie qui tournera en séance de lynchage public, de lapidation et d'agressions verbale et physique. Les deux victimes se retrouveront dans la même journée sur le banc des accusés.

Leur crime : porter des robes jugées indécentes. La meute qui a encerclé les filles s'est substituée aux lois en vigueur et a dressé sur la scène publique un tribunal d'inquisition. Apeurées, choquées, la seule issue a été de s'abriter dans une boutique de vente de produits cosmétiques appelant des policiers au secours. Nous sommes bien au Maroc où des citoyens et citoyennes vivent dans le respect de la pluralité des choix de leurs aspects vestimentaires, depuis de longues décennies. Temps d'attente, temps d'espoir et de désespoir aussi avant l'arrivée des policiers.

Et le temps du salut tant attendu deviendra à son tour une longue nuit passée au commissariat d'Inzegane pour «attentat à la pudeur» avant d'être conduites devant le procureur du Roi le lendemain. Pour sortir de ce bourbier les deux jeunes dames ont été habillées de deux robes ramenées par l'un des marchands. Aucun des marchands ni des agresseurs n'a été interpellé. Seules Sihame et Soumia se retrouveront sur le banc des accusés. Sihame a 23 ans et Soumia 19 ans et au casier judiciaire vierge.

Le procès-verbal des policiers du commissariat d'Inzegane dans sa description des faits parle de l'arrestation de deux accusées presque nues, serrées dans des habits moulants et dessinant leurs corps. Ce qui a suscité l'excitation des lyncheurs, ajoutant que les deux jeunes femmes sont sorties ainsi avec préméditation pour attirer les hommes. «Ces robes se vendent dans nos boutiques et marchés et nous étions habillées normalement. Dans un premier temps nous avons été harcelées par un vendeur pour qu'on lui donne nos numéros de téléphone», soulignent indignées les deux jeunes femmes.

Le procès-verbal rapporte également que Siham et Soumia ont été arrêtées en flagrant délit et que la horde les a encerclées pour les empêcher de s'échapper. Selon le même procès-verbal leurs parents ont été informés alors que l'identité de la personne contactée et la manière n'ont pas été mentionnées.

L'attentat public à la pudeur retenu comme chef d'accusation est l'article 483.

Dans les couloirs du tribunal d'Inzegane les deux jeunes femmes seront poursuivies en état de liberté. L'audience est programmée pour le 6 juillet.

Un tournant dans l'histoire puisque sur le procès-verbal du procureur du Roi, dans nous détenons une copie, on retient pour chefs d'accusation l'article 485 du code pénal qui renvoie aux affaires de viol : «Est puni de la réclusion de cinq à dix ans tout attentat à la pudeur consommé ou tenté avec violences contre des personnes de l'un ou de l'autre sexe». Les deux jeunes femmes auraient-elles violé les marchands d'Inzegane ? Ou est-ce une erreur ?

«Les policiers ont suivi dans cette affaire les sifflements et cris de la meute sans ouvrir une enquête vu que des personnes se sont permis de dépasser les lois et institutions de ce pays pour imposer leurs propres

lois sur un espace public et c'est une atteinte aux libertés et à la sécurité des citoyennes et citoyens de ce pays. La loi ne répond pas aux désirs et instincts des individus», explique l'avocat Mohamed Al Ghassouli, ajoutant que «l'article de l'attentat à la pudeur est très vague et peut être utilisé pour porter atteinte aux libertés individuelles».

«La poursuite des deux jeunes femmes par l'article 485 au lieu de l'article 483 souligne que cette poursuite est complétement aberrante et nous nous demandons si ce n'est pas fait pour faire tomber cette poursuite anormale», questionne l'avocat. D'autres éléments s'ajoutent à ce dossier comme vice de forme. «Les affaires de viol ne sont pas des attributions du procureur du Roi mais du parquet général. Et c'est une grave violation des lois en vigueur. L'article 485 renvoie à un crime et non à un délit et le dossier est dans ce cas du ressort de la Cour d'appel et non du tribunal de première instance», nous déclare Mohamed El Ghassouli.

L'affaire relayée par les réseaux sociaux et les médias a fait un tollé. Une grande mobilisation a été enregistrée pour s'indigner contre cette atteinte flagrante à la liberté des femmes, le harcèlement sexuel, la sécurité dans l'espace public et la non-arrestation des agresseurs-prêcheurs voulant faire prévaloir leurs propres lois. Plusieurs sit-in ont eu lieu dans différentes villes marocaines portant le slogan et hashtag «Mettre une robe n'est pas un crime !». La mobilisation se poursuit. Les associations féminines et de droits humains, notamment le Conseil national des droits de l'Homme et l'Association marocaine des droits humains se joignent à la vague d'indignation suscitée par cette arrestation.

Des avocats des barreaux de plusieurs villes se portent volontaires pour défendre Soumia et Siham. Un sit-in est programmé le jour de l'audience, la matinée du 6 juillet, devant le tribunal de première instance d'Inzegane. Notons qu'un rassemblement est prévu devant l'ambassade du Maroc à Paris l'après-midi du 4 juillet pour soutenir les deux jeunes femmes.

Il est à souligner que le lynchage des femmes est devenu monnaie courante dans ce souk. Une deuxième jeune femme a reçu des jets de tomates au début du mois de Ramadan en faisant ses achats. «Le vendeur des oranges m'a expliqué qu'ils m'ont lancé des tomates alors que j'avais le dos tourné prétextant que je n'avais pas les vêtements appropriés alors que j'étais normalement habillée. J'ai fini par laisser tomber mes achats et rentrer chez moi», souligne la femme.

http://www.maghress.com/fr/aujourdhui/119378